الأمم المتحدة
TD/RBP/CONF.10/5

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
28 April 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة التاسع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

جنيف، 7–11 تموز/يوليه 2025

البند 17 من جدول الأعمال المؤقت

استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في وضع قوانين وسياسات حماية المستهلك والمنافسة

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

يوفر الأونكتاد بناء القدرات والمساعدة التقنية في وضع قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في البلدان النامية وفي أقل البلدان نموّاً. وتُصمَّم هذه المساعدة حسب طلبات الدول الأعضاء واحتياجاتها، وتعتمد على مدى توفُّر الموارد. وتشمل تقديم الدعم على المستويين الوطني والإقليمي في صوغ التشريعات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات، وكذلك في تنفيذ السياسات في الأجل الطويل.

وترد في هذه المذكرة تفاصيل أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني في الفترة 2021–2024، حسب تقارير قُدمت إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، كما ترد فيها تفاصيل بعض الأنشطة في عام 2025. وفيها اقتراحات لأنشطة التعاون التقني في المستقبل، استناداً إلى استراتيجية الأونكتاد في هذين المجالين، لكي ينظر فيها المندوبون أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة التاسع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- الأونكتاد هو جهة التنسيق المعنية بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في منظومة الأمم المتحدة. ويهدف الأونكتاد إلى مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من مزايا اقتصاد معولم استفادةً أكثر إنصافاً وفعالية، وتجهيزها من أجل تصحيح السلبيات التي يُحتمَل أن تترتب على زيادة التكامل الاقتصادي. ويقدم الأونكتاد الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات إلى البلدان النامية من أجل تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية للمنافسة وحماية المستهلك وتعزيز قدرات المؤسسات. وتساهم هذه الجهود، بتشجيعها المنافسة العادلة وبحمايتها حقوق المستهلك، في نشوء أسواق أكثر شمولاً وكفاءة، فتكفل تكافؤ الفرص للأعمال التجارية المتنافِسة واستفادة المستهلكين من مزيد من الخيارات ومن أسعار عادلة وجودة أفضل في السلع والخدمات.

2- وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية في قرارها 63/35 المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 1980. والغاية من مجموعة المبادئ والقواعد هذه تسهيل اعتماد القوانين والسياسات في هذا المجال وتعزيزها على المستويَين الوطني والإقليمي، وهي تنص على أن التعاون على الصعيد الدولي ينبغي أن يشمل "القيام في إطار الأونكتاد، وغيره من المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بالاشتراك مع الأونكتاد، بتنفيذ أو تسهيل المساعدة التقنية والبرامج الاستشارية والتدريبية بشأن الممارسات التجارية التقييدية، ولا سيما للبلدان النامية"[(1)]. وقد أنشأت الجمعية العامة، في قرارها 63/35، فريق خبراء حكومياً دولياً كي يكون بمثابة الآلية المؤسسية الدولية لتنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد، وغيّرت اسمه في قرارها 182/52 المؤرخ 11 آذار/مارس 1998 ليصبح فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

3- وتتضمن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام 1985 ونقحتها في عامَي 1999 و2015، فصلاً عن التعاون الدولي؛ جاء فيه أنه ينبغي أن تعمل الدول على "تشجيع وتيسير بناء القدرات في مجال أنماط الاستهلاك المستدامة". وقد أنشأت الجمعية العامة فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك ليضطلع بمهام من جملتها توفير بناء القدرات والمساعدة التقنية للبلدان النامية "في مجال وضع وإنفاذ قوانين وسياسات حماية المستهلك"[(2)].

4- وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف "الدور الأساسي للأونكتاد في توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالي المنافسة وحماية المستهلك" وطلب إلى الأونكتاد "متابعة وتقييم أثر أنشطة التعاون التقني" و"مواصلة استكشاف وتطوير العمل المشترك والتكميلي مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى من أجل تقديم مساعدة أمتن وأشد فعالية إلى البلدان النامية"[(3)].

5- وقال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في دورته الخامسة عشرة، إن "من الأساسي [...] أن تحافظ سياسات المنافسة وحماية المستهلك وإجراءات الإنفاذ العادلة والسليمة والقوية على بيئة تكفل تكافؤ الفرص وأن تعزز الشفافية لجميع المشاركين"؛ وإن للحوار والتعاون المتعددَي الأطراف أهمية حاسمة في حوكمة التكنولوجيات الناشئة، بما فيها التكنولوجيات المتعلقة بإدارة البيانات والمنافسة وحماية المستهلك[(4)].

(1) A/RES/35/63، A/C.2/35/6.

(2) A/RES/70/186.

(3) TD/RBP/CONF.9/9.

(4) TD/541/Add.2.

ووافق مجلس التجارة والتنمية، في دورته التاسعة والستين، على استراتيجية التعاون التقني التي جاء فيها أنّ التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد سيكون موجهاً نحو تحقيق النتائج من أجل زيادة أثر الأنشطة إلى أقصى حد؛ وأنه سيكون داعماً لجهود التنمية الوطنية؛ وأنه سينفَّذ بالتشاور الوثيق مع المستفيدين وشركاء التمويل؛ وأنه سيستهدف تلبية الاحتياجات الإنمائية في الأجل الطويل، مثل القدرات البشرية والمؤسسية، والتحديات البيئية والرقمية والمتعلقة بالديون[5].

6- وترد في هذه الوثيقة تفاصيل أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية في الفترة 2021-2024 في مجالَي المنافسة وحماية المستهلك، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ثانياً- الأنشطة المنفذة في الفترة 2020-2024

7- خلال هذه الفترة، كان للجائحة أثر كبير على أنشطة المساعدة التقنية، فقد حددت ما تم التركيز عليه وما تم إنجازه. وأبرزت الأزمة أهمية وجود أطر قوية للمنافسة وحماية المستهلك في التصدي للتحديات الناشئة، مثل الاضطرابات في سلاسل الإمداد ونمو الأسواق الرقمية والحاجة إلى تحقيق الإنصاف في الحصول على السلع والخدمات التي لا غنى عنها. وقد كيّف الأونكتاد خدمات المساعدة التقنية مع هذه الحقائق من خلال إعطاء الأولوية لآليات الإنجاز عن بُعد والاستفادة من الأدوات الرقمية وتلبية احتياجات الدول الأعضاء المتزايدة التي فاقمتها الجائحة. وقد ضمنت أساليب التكيف هذه احتفاظ المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد بأهميتها وفعاليتها خلال الأزمة العالمية.

8- وفي الفترة 2019-2023، تلقى الأونكتاد ما مجموعه 224 من طلبات التعاون التقني التي تستوجب تمويلاً، وكانت سياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك واحداً من المنتجات الثلاثة التي سجلت أكبر عدد من الطلبات[6]. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على الاعتراف المتزايد بهذه المسائل باعتبارها بالغة الأهمية بالنسبة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة. وحسب البيانات التي جُمعت داخليّاً، أكمل أكثر من 600 2 مشارك، 48 في المائة منهم نساء، دورات تدريبية قدمها الأونكتاد عن المنافسة و/أو حماية المستهلك في الفترة 2021-2023؛ وقال 91 في المائة من المشاركين، في المتوسط، إنهم راضون جدّاً أو راضون عن المبادرات. واستفادت من الدورات التدريبية 125 مؤسسة عامة و25 مؤسسة خاصة وخمس منظمات دولية.

ألف- على الصعيد الوطني

9- ينفذ الأونكتاد أنشطة المساعدة التقنية المصممة لتلبية طلبات الدول الأعضاء، ومن جملتها دورات تدريبية وحلقات دراسية شبكية وخدمات استشارية وتطوير أدوات القانون غير الملزم، مما يدل على اتّباع نهج شامل في تعزيز أطر المنافسة وحماية المستهلك.

10- وفي عام 2020، قدّم الأونكتاد في بيلاروس تقييماً قانونيّاً لقانون المنافسة البيلاروسي خلال مناسبة نظمتها وزارة تنظيم مكافحة الاحتكار والتجارة[7]. وفي المغرب، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع مجلس المنافسة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، حلقة دراسية وطنية عن قوانين

(5) TD/B/69/4، TD/B/69/4/Add.1.

(6) TD/B/WP/332.

(7) انظر https://unctad.org/meeting/joint-presentation-unctad-legal-assessment-competition-law-belarus و https://unctad.org/publication/assessment-competition-law-belarus.

واقتصـاديات المنافسـة وحماية البيانات الشـخصـية[8]. وفي ميانمار، نظّم الأونكتاد حلقة عمل تدريبية لصـالح لجنة المنافسـة عن المعونة الحكومية ومسـائل المنافسـة[9]. وفي بيرو، قدم الأونكتاد توجيهات في حلقة دراسية شبكية عن المنافسة وأدوات حماية المستهلك فيما يتعلق باكتناز السلع والتلاعب بالأسعار أثناء الجائحة[10]. وفي أوزبكستان، قدم الأونكتاد توصيات بشأن تنظيم الأسعار والتصدي لممارسات التسعير المفرط، دعماً للتدابير المتعلقة بالجائحة.

11- وفي عام 2021، نظم الأونكتاد، في بربادوس، حلقة عمل تدريبية لفائدة مسـؤولين من أجل التحقق من نتائج جهود المسـاعدة التقنية التي بدأت في عام 2019 ومشـاركتها، مع التركيز على إعداد مبادئ توجيهية تتعلق بالدمج، واسـتعراض أحكام قانون الدمج وصـوغ توصـيات في هذا الشـأن. وفي غواتيمالا، اشترك الأونكتاد ووزارة الاقتصاد في تنظيم حلقة دراسية شبكية عن المنافسة في المشتريات العامة بغية تعزيز القدرة التنافسـية الوطنية، ودعم الأونكتاد تحقيق تقدم في وضـع قانون وطني بشـأن المنافسـة اعتُمد في كانون الأول/ديسـمبر 2024[11]. وفي تايلند، دعم الأونكتاد وضـع تقرير عن تقييم الأثر في قطاع الضيافة يركز على المنافسة في سوق وكالات السفر عبر الإنترنت.

12- وفي عام 2023، نظم الأونكتاد، في بوتان، ثلاث حلقات عمل لفائدة الاثني عشـر موظفاً في هيئة المنافسة وشؤون المستهلك، دعماً لوضع أول قانون بشأن المنافسة، وتناولت هذه الحلقات مواضيع مثل التصميم المؤسسي وتقنيات الإنفاذ وجهود الدعوة والعلاقة ما بين سياسة المنافسة واللوائح القطاعية والتعاون الإقليمي والدولي[12]. وفي باراغواي، نشر الأونكتاد، في الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قانون المنافسة، نتائج استعراض الأقران الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة أثناء مناسبة استمرت خمسة أيام وشارك فيها أصحاب المصلحة من الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، وتخللتها اجتماعات رفيعة المستوى تمت فيها الدعوة إلى إجراء إصلاحات قانونية. وقد ساعد ما قدّمه الأونكتاد منذ عام 2009 من دعم في صوغ القانون على تعزيز إطار المنافسة وإنماء نزاهة السوق والإنصاف الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، استضاف الأونكتاد، بالتعاون مع وزير الدفاع عن المستهلك والمستخدم، حلقة دراسية شبكية عن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك ركزت على التحديات الناشئة التي تعترض المستهلكين في هذا العصر. وفي تايلند، قدم الأونكتاد، في اليوم الوطني للمستهلك، نتائج استعراض الأقران الطوعي لقوانين وسياسات حماية المستهلك وتقريراً عن الإطار الوطني لتسوية منازعات المستهلكين في التجارة الإلكترونية عبر الحدود (التجارة الإلكترونية)، أعقبتها حلقة عمل عن تسـوية منازعات المسـتهلكين عبر الحدود، قورنت فيها النظم المختلفة ونوقشـت فيها التحديات والممارسـات الجيدة في تحسـين آليات الانتصاف المتاحة للمستهلك في تايلند[13].

13- وفي الفترة 2023-2024، أطلق الأونكتاد، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مشـروع تعاون تقني بشـأن تعزيز أطر المنافسـة وحماية المسـتهلك، اشـتمل على إنشـاء بعثة لتقصـي الحقائق قيّمت

(8) انظر https://unctad.org/meeting/moroccos-national-seminar-competition-law-and-economics-and-personal-data-protection.

(9) انظر https://unctad.org/meeting/virtual-training-workshop-competition-issues-and-state-aid-myanmar-competition-commission.

(10) انظر https://unctad.org/meeting/peru-competition-day.

(11) انظر https://unctad.org/meeting/seminario-sobre-importancia-de-la-competencia-en-las-compras-publicas-para-incrementar-la.

(12) انظر https://unctad.org/meeting/third-workshop-competition-and-consumer-affairs-authority-bhutan.

(13) انظر TD/B/C.I/CPLP/30. https://unctad.org/meeting/dissemination-unctads-voluntary-peer-review-consumer-protection-law-and-policy-thailand و https://unctad.org/publication/report-national-framework-consumer-dispute-resolution-cross-border-e-commerce-thailand.

التشريعات القائمة وأوصت بإجراءات لترسيخ الهياكل المؤسسية والتنظيمية ولاعتماد تشريعات لحماية المستهلك، وعُرضت هذه الإجراءات بإيجاز في خارطة طريق يستغرق تنفيذها ثلاث سنوات قُدِّمت إلى السلطات الحكومية[14].

14- وفي عام 2024، أطلق الأونكتاد مشروعاً في ألبانيا موّله المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بشأن تعزيز قوانين وسياسات المنافسة وثقافة المنافسة. ونُظمت دورتان تدريبيتان، في عامَي 2024 و2025، لفائدة أكثر من 21 قاضياً وقاضي صلح، بالتعاون مع كلية قضاة الصلح، بهدف تأسيس الجوانب الموضوعية والإجرائية لقانون المنافسة وزيادة إلمام المشاركين بمراقبة عمليات الدمج وبالقطاعات الخاضعة للتنظيم. وعُقد منتدى دولي مشترك مع هيئة المنافسة ولجنة حماية المستهلك، بحضور أكثر من 110 مشاركين، نوقش خلاله التفاعل ما بين المنافسة وحماية المستهلك، وأُبرمت في ختامه مذكرة تفاهم بين المؤسسات[15].

15- وقدّم الأونكتاد خدمات استشارية في البرازيل (2020) لتعزيز أطر حماية المستهلك عند مراجعة تعريف "المستهلك"؛ وفي الجمهورية الدومينيكية (2020) بشأن التصدي للمنتجات التجارية غير الآمنة المتعلقة بالجائحة؛ وفي شيلي (2022، 2024) بشأن الأحكام الدستورية المتعلقة بحقوق المستهلك مع الاسترشاد بأفضل الممارسات الدولية، وبشأن صلاحيات فرض الجزاءات المخولة لسلطات حماية المستهلك، ورفع الدعاوى الجماعية والآليات البديلة لتسوية منازعات المستهلكين؛ وفي باراغواي (2024-2025) بشأن إدماج الاستهلاك المستدام في تنظيم حماية المستهلك. ونظّم الأونكتاد أيضاً دورات تدريبية متخصصة لفائدة السلك القضائي ووسائط الإعلام (الإطار 1).

الإطار 1

دورات تدريبية متخصصة للسلك القضائي ووسائط الإعلام

نظم الأونكتاد تدريباً للسلك القضائي، من أجل تعزيز القدرة على إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لضمان الاتساق والإنصاف في تطبيق هذه الأطر.

وفي بوتسوانا (2021)، تناول التدريب المنافسة وحماية المستهلك على السواء، فزوِد أعضاء محكمة المنافسة والمستهلك باستراتيجيات للنظر في القضايا التي تندرج في إطار هذين المجالين المترابطين. وفي السلفادور (2021)، تناول تدريب قضاة الصلح في المحاكم الإدارية الجديدة إنفاذ قانون المنافسة، بما في ذلك عمليات التفتيش والتدابير المؤقتة والمراجعات القضائية وحساب الغرامات. وفي المغرب (2022)، ركز التدريب على أفضل الممارسات الدولية في مجال قانون المنافسة. وفي الجمهورية الدومينيكية (2023)، تناول التدريب الذي تلقاه 50 قاضياً تطبيق قانون المنافسة، بما في ذلك التحليل الاقتصادي والمراجعة القضائية. وفي باراغواي (2023)، تناول التدريب التحليل الاقتصادي والمراجعة القضائية وتعاريف السوق المعنية والجزاءات. وفي ألبانيا (2024-2025)، انصب التركيز في تدريب 20 عضواً من أعضاء السلك القضائي على الجوانب

(14) انظر https://unctad.org/Topic/Competition-and-Consumer-Protection/project-in-the-democratic-republic-of-the-congo، و https://unctad.org/meeting/launch-unctads-technical-assistance-project-democratic-republic-congo-institutional-and و https://unctad.org/meeting/validation-du-projet-en-republique-democratique-du-congo-mission-denquete.

(15) انظر https://unctad.org/project/fostering-competition-law-and-policy-and-competition-culture-albania، و https://unctad.org/meeting/training-workshop-judicial-enforcement-competition-law-substantives-and-procedural-aspects، و https://unctad.org/meeting/training-workshop-judicial-enforcement-competition-law-merger-control-and-regulated-sectors و https://unctad.org/meeting/international-forum-interface-between-competition-and-consumer-protection-policies.

الموضوعية والإجرائية لقانون المنافسة ومراقبة عمليات الدمج والمنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم. وفي مصر (2024)، توخى تدريبُ القضاة فهم إنفاذ قانون المنافسة فهماً أفضل.

ونظم الأونكتاد تدريباً لوسائط الإعلام في المغرب (2021)، في شراكة مع البنك الدولي؛ وعقد في الجمهورية الدومينيكية (2024)، بالتعاون مع هيئة المنافسة، حلقة عمل متخصصة للصحفيين والاختصاصيين في مجال التواصل.

المصدر: TD/B/C.I/CPLP/36–TD/B/C.I/CLP/71. انظر هذه الروابط: https://unctad.org/meeting/seminar-competition-and-consumer-protection-botswana-tribunal-members، وhttps://unctad.org/meeting/foro-de-formacion-de-jueces-de-el-salvador-en-derecho-de-la-competencia، وhttps://unctad.org/meeting/dissemination-peer-review-competition-law-and-policy-recommendations، وhttps://unctad.org/system/files/information-document/ccpb_Procompetencia_Capacitacion_Jueces_Octubre_2023_sp.pdf، وhttps://unctad.org/system/files/information-document/ccpb_agenda_vpr_dissemination_egypt_10dec_en.pdf، وhttps://unctad.org/meeting/training-course-journalists-dominican-republic-competition-law-and-policy.

باء – على الصعيد الإقليمي

16- نفذ الأونكتاد أنشطة للمساعدة التقنية في أفريقيا والمنطقة العربية وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وكذلك في إطار مشروع البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في أفريقيا وتيمور – ليشتي (الإطار 2). ونظم الأونكتاد عدة أنشطة لتعزيز التنسيق والتكامل الإقليميين فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، وتناولت هذه الأنشطة سلامة المنتجات الاستهلاكية ودور جمعيات المستهلكين والمنافسة في الاقتصاد الرقمي وتسوية المنازعات عبر الإنترنت.

الإطار 2

سياسات المنافسة وحماية المستهلك في البلدان النامية الناطقة باللغة البرتغالية في أفريقيا وفي تيمور – ليشتي

ينفذ الأونكتاد، منذ عام 2020، مشروع التعاون التقني هذا بتمويل من البرتغال. ويقدم المشروع الدعم إلى أنغولا وكابو فيردي وغينيا بيساو وموزمبيق وسان تومي وبرينسيبي وتيمور – ليشتي للاستفادة من المنافسة وحماية المستهلك من أجل التنمية والتعاون الإقليمي.

ومن بين الأنشطة الرئيسية تنظيم حلقات دراسية شبكية عن قوانين وسياسات حماية المستهلك وإنفاذ قوانين المنافسة (2021)، تناولت التحديات ووجهات النظر فيما يتعلق بالتعاون الدولي. واستكشفت حلقة دراسية شبكية نُظِّمت متابعةً للحلقات السابقة أفضل الممارسات عند تقاطع سياسة المنافسة وسياسة حماية المستهلك (2022).

وتناولت مجموعة أخرى من الحلقات الدراسية الشبكية دراسات السوق والكشف عن الكارتلات ونظم التساهل والتواطؤ في المشتريات العامة (2023)، وتخللتها مساهمات من لجنة المنافسة التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأمانة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، شددت على البعد الإقليمي وعلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وركزت حلقة دراسية شبكية نُظِّمت لاحقاً على المراجعة القضائية والتحليل الاقتصادي ومسائل مراقبة عمليات الدمج (2023). ونوقشت المبادئ الرئيسية في قوانين وسياسات المنافسة وصِلتها باعتبارات المصلحة العامة (2024).

وفيما يتعلق بمسائل حماية المستهلك، تناولت ثلاث حلقات دراسية شبكية مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك والتجارة الإلكترونية وسلامة المنتجات والاستهلاك المستدام (2023) والتفاعل ما بين سياسات المنافسة وسياسات حماية المستهلك والتعاون والإنفاذ على المستوى الوطني (2023) وحقوق المستهلك في المعلومات والصحة والسلامة والاستدامة (2024). وحضر أكثر من 50 موظفاً حكومياً كل حلقة من الحلقات الدراسية الشبكية.

ونظّم الأونكتاد اجتماعَين (2023) بغرض تبادل الخبرات مع البرازيل والبرتغال، نوقشت خلالهما مواضيع مثل مراحل التنمية والتحديات المشتركة وبناء القدرات والاستقلال المالي المؤسسي. وفي كابو فيردي، عُقدت حلقة دراسية (2024) بالتعاون مع هيئة المنافسة ناقش فيها موظفو هيئة المنافسة الممارسات المانعة للمنافسة والقضايا المغلقة. وقد ساعدت هذه الأنشطة على اكتساب الخبرات وتشجيع ثقافة المنافسة وحماية المستهلك في البلدان. وفي كابو فيردي، دعم الأونكتاد إنشاء هيئة المنافسة وقدّم المساعدة في مجالات عمليات الدمج في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والأطر التنظيمية وجهود الدعوة. وفي غينيا – بيساو، يستعرض الأونكتاد مشاريع قوانين المنافسة وحماية المستهلك. وفي موزامبيق، ساعد الأونكتاد الهيئة فيما يتعلق ببرنامج التساهل. وفي تيمور – ليشتي، ساعد الأونكتاد في صوغ قانون المنافسة وفي تنفيذه ونشره، في إطار انضمام البلد إلى منظمة التجارة العالمية (2024).

ويتجلى نجاح المشروع كذلك في اتفاقات التعاون الثنائي بشأن سياسة المنافسة المبرمة بين أنغولا وكابو فيردي، وأنغولا والبرتغال، وكابو فيردي وموزامبيق، وموزامبيق وأنغولا، وموزامبيق والبرازيل، وموزامبيق والبرتغال.

وسيُقدَّم استعراض الأقران الطوعي لقوانين وسياسات حماية المستهلك في أنغولا في تموز/يوليه 2025.

المصدر: الأونكتاد. انظر هذه الروابط: https://unctad.org/project/technical-assistance-and-capacity-building-competition-and-consumer-protection-african، وhttps://unctad.org/meeting/webinar-consumer-protection-policy-portuguese-speaking-countriesseminario-sobre-politica-de، وhttps://unctad.org/meeting/webinar-competition-law-and-policy-portuguese-speaking-countriesseminario-sobre-defesa-da، وhttps://unctad.org/meeting/webinar-competition-and-consumer-protection-policies-portuguese-speaking-countries، وhttps://unctad.org/meeting/webinar-competition-law-and-policy-portuguese-speaking-countriesseminario-sobre-direito-e، وhttps://unctad.org/meeting/webinar-competition-law-and-policy-portuguese-speaking-countriesseminario-sobre-direito-da، وhttps://unctad.org/meeting/webinar-consumer-protection-policy-portuguese-speaking-countriesseminario-sobre-politica-0، وhttps://unctad.org/meeting/webinar-consumer-protection-policy-portuguese-speaking-countriesseminario-sobre-politica-1، وhttps://unctad.org/meeting/webinar-competition-law-and-policy-portuguese-speaking-countries-seminario-sobre-direito-da.

1- أنشطة أخرى في أفريقيا

17- منذ عام 2019، قدم الأونكتاد خدمات استشارية إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والدول الأعضاء، فدعمَ التفاوض وصوغ البروتوكول المتعلق بسياسة المنافسة (2023). ونظم الأونكتاد حلقة دراسية شبكية عن أهم أولويات المنافسة وحماية المستهلك من أجل التكامل الإقليمي في أفريقيا (2020)، نوقش خلالها التكامل داخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع مشاركين من السلطات الوطنية والشبكات الإقليمية (الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا) والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية؛

وأعقبتها حلقتا عمل (2021–2022)[16]. وشارك الأونكتاد في الاجتماع الثالث للجنة المعنية بسياسة المنافسة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (2022)، الذي قُدِّم خلاله مشروع المبادئ التوجيهية والطرائق التفاوضية للبروتوكول.

18- وفي أعقاب اعتماد البروتوكول، نظم الأونكتاد حلقتَي عمل لبناء القدرات بموجب مذكرة تفاهم مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الأولى في ليبرفيل لفائدة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (2023، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي) والثانية في نيروبي لفائدة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (2023)[17]. فتدرّب أكثر من 100 مشارك في حلقتَي العمل اللتين قدّمتا استبصارات في البروتوكول؛ وفي تعقيدات مشاهد عمليات الدمج والاستحواذ الوطنية، مع التشديد على تحليل عمليات الدمج عبر الحدود على الصعيدَين الإقليمي والقاري؛ وفي إساءة استعمال القوة السوقية، مع تسليط الضوء على حالات مختارة من حالات إنفاذ قوانين المنافسة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛ واستبصارات في التحليل الاقتصادي في حالات مراقبة عمليات الدمج وإساءة استعمال الهيمنة؛ والاعتبارات التي يجب مراعاتها في صوغ اللوائح، من أجل تحديد عتبات لعمليات الدمج وإساءة استعمال الهيمنة على المستوى القاري.

19- وواصل الأونكتاد دعم الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في تنفيذ لائحتين تنظيميتين وتوجيهَين بشأن المنافسة وحماية المستهلك، اعتمدها مجلس الوزراء في عام 2019، ووُضعت في إطار برنامج موَّله الاتحاد الأوروبي، وأُدرجت في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء. وتسهيلاً لهذه العملية، نظم الأونكتاد، في شراكة مع حكومة غابون والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ستة أنشطة (2021) بغية إذكاء الوعي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وبناء قدراتهم، واستهدفت هذه الأنشطة الوزارات الحكومية وأعضاء البرلمان والوكالات ورواد الأعمال وغرف التجارة مع التركيز على قواعد المنافسة وحماية المستهلك وعلى التحليل الاقتصادي في مجال إنفاذ قوانين المنافسة[18].

20- وفي عامَي 2022 و2024، قدم الأونكتاد مداخلات في الدورتين الأولى والثالثة من دورات أسبوع المنافسة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي، الذي نُظِّم في إطار مشروع تعاون شاركت فيه بلدان في أفريقيا، بإدارة كلية أوروبا وبتمويل من الاتحاد الأوروبي[19].

2- الأنشطة في المنطقة العربية

21- في عام 2019، وقّع الأونكتاد رسالة تفاهم مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بهدف تعزيز سياسات المنافسة في المنطقة العربية وتوطيدها،

(16) انظر https://unctad.org/meeting/key-competition-and-consumer-protection-priorities-regional-integration-africa-webinar، و https://unctad.org/meeting/training-programme-competition-law-and-policy-afcfta-members.

(17) انظر https://unctad.org/meeting/regional-workshop-competition-policy-and-law-african-continental-free-trade-area-afcfta، و https://unctad.org/meeting/african-continental-free-trade-area-afcfta-regional-workshop-competition-policy-and-law.

(18) انظر https://unctad.org/meeting/seminaire-de-vulgarisation-des-textes-communautaires-sur-la-concurrence-et-la-protection، و https://unctad.org/meeting/seminaire-de-vulgarisation-des-textes-communautaires-sur-la-concurrence-et-la-protection-0، و https://unctad.org/meeting/seminaire-de-vulgarisation-des-textes-communautaires-sur-la-concurrence-et-la-protection-1، و https://unctad.org/meeting/seminaire-sur-la-mise-en-application-des-regles-de-concurrence و https://unctad.org/meeting/seminaire-sur-la-protection-des-consommateurs.

(19) انظر https://africa.competitioncooperation.eu/competition-weeks.

وقد أُطلق بموجبها منتدى المنافسة العربي في عام 2020، الذي أصبح منذ ذلك الحين بمثابة منصة سنوية لتبادل المعارف وللحوار والتعاون الإقليمي. وناقش المنتدى الأول (لبنان، 2020) المنافسة والتنمية الاقتصادية وأطر المنافسة الفعالة وسياسة المنافسة وتنمية القطاع الخاص والمنافسة والمشتريات العامة. وتناول المنتدى الثاني (مصر، 2021) التدابير المتخذة أثناء الجائحة والتصميم المؤسسي وأفضل ممارسات الإنفاذ؛ وسلطت حلقة دراسية شبكية عن الحياد التنافسي (2021) الضوء على النمو الاقتصادي وبيئات الأعمال الجذابة. وناقش المنتدى الثالث (عُمان، 2022) أوجه الترابط ما بين المنافسة وسياسات اقتصادية أخرى، فعُرضت دراسات حالات إفرادية تُبيّن التطورات الإقليمية التي تدعم السلطات الفتية والصغيرة. وتناول المنتدى الرابع (المملكة العربية السعودية، 2023) إساءة استعمال الهيمنة في الأسواق الرقمية ومراقبة عمليات الدمج عبر الحدود ودراسات السوق. وناقش المنتدى الخامس (تونس، 2024) جهود الدعوة إلى المنافسة والتعاون بين هيئات المنافسة العربية وسياسات المنافسة والسياسات الصناعية والحياد التنافسي. ونُظِّم المنتدى السادس (أيار/مايو 2025) بالتعاون مع مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار في العراق[20].

22- وفي عام 2024، أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في شراكة مع الأونكتاد وإدارة حماية المستهلك في البحرين، المنتدى العربي الأول لحماية المستهلك الذي يشكل منصة لتبادل المعارف بشأن سياسة حماية المستهلك وإنفاذها بين أصحاب المصلحة العرب. وقد شجع المنتدى التعاون والتنسيق بين هيئات حماية المستهلك في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسترشداً بأفضل الممارسات الدولية بشأن تعزيز حقوق المستهلك وتحسين الإنفاذ والمواءمة مع أهداف التنمية المستدامة[21].

3- الأنشطة في أمريكا اللاتينية

23- منذ اختتام المرحلة الثالثة من سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية[22]، يواصل الأونكتاد دعم هيئات المنافسة في أمريكا اللاتينية من خلال أنشطة مولتها البلدان المستفيدة نفسها. وأصدر الأونكتاد، بالتعاون مع كلية الإدارة والقانون في زيوريخ بسويسرا، تقريراً للمساعدة في تحسين برامج الامتثال التي تعتمدها هيئات المنافسة وفي تسهيل التعاون بين السلطات والمحاكم ونشر الوعي في قطاع الأعمال وزيادة اليقين القانوني للتجارة عبر الحدود وتكامل الأسواق[23]. وقُدِّمت النتائج في يوم المنافسة الوطني في بنما (2021) وباراغواي (2021) وخلال أسبوع المنافسة في الجمهورية الدومينيكية (2023)[24].

(20) انظر https://unctad.org/meeting/fifth-joint-un-escwa-unctad-oecd-competition-forum-arab-region، و-https://unctad.org/meeting/joint-un-escwa-unctad-and-oecd-webinar-understanding-competitive-neutrality.

(21) انظر https://unctad.org/meeting/first-arab-consumer-protection-forum.

(22) انصب التركيز في المرحلة الثالثة (2015-2018) على تعزيز المؤسسات والقدرات في مجالَي المنافسة وحماية المستهلك في 17 بلداً مستفيداً في أمريكا اللاتينية؛ وتموّل أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا المشروع منذ عام 2004. انظر https://unctad.org/meeting/global-compal-annual-conference-launch-new-regional-programme-latin-america.

(23) UNCTAD, 2023, *Competition Compliance Programmes: The Experience of Latin America* (United Nations publication, sales No. E.23.II.D.32, Geneva).

(24) انظر https://unctad.org/meeting/national-competition-day-panama، و https://unctad.org/meeting/national-day-competition-paraguay.

24- وتعاون الأونكتاد مع المنظومة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنظيم الاجتماعات السـنوية للفريق العامل المشـترك المعني بالتجارة والمنافسـة، وهو المنتدى الوحيد الذي يضـم المسؤولين في مجالَي التجارة والمنافسة منذ عام 2010. وركز الاجتماع العاشر (باراغواي، 2022) على التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي باعتبارهما أداتَين للتعافي الاقتصادي الإقليمي، فأثمر توصيات بشأن المواءمة التنظيمية[25]. وتطرق الاجتماع الحادي عشـر (الجمهورية الدومينيكية، 2023) إلى السـياسـات التنظيمية في مجالَي المنافسة والتجارة، ولا سيما إلى دورها في زيادة إنماء الأسواق المالية وتشجيع قيامها بوظائفها بفعالية، وبخاصـــة في مجال التكنولوجيات المالية[26]. وتناول الاجتماع الثاني عشـــر (هندوراس، 2024) التحديات والفرص المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في المشتريات العامة، عُقد بعده منتدى أكاديمي يستكشف الإفصاح والتعويض عن الأضرار والسرية[27].

25- وشارك الأونكتاد في اجتماعات منتدى المنافسة في أمريكا الوسطى التي تناولت سياسة المنافسة في مواجهة الجائحة (الجمهورية الدومينيكية، 2020)، والتعاون الدولي والكارتلات العابرة للحدود (كوستاريكا، 2021)، حيث سُلط الضوء على قلة التعاون في المنطقة على التصدي للممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود الوطنية. وللمساعدة على تعزيز التعاون بطريقة فعالة، عرض الأونكتاد السياسات والإجراءات التوجيهية في إطار الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصـفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف، التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ.

26- ومنذ عام 2011، يستضيف الأونكتاد أحد أكبر المنتديات الإقليمية العامة وهو المنتدى الدولي السـنوي لحماية المسـتهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية الذي يتناول مسـائل حماية المسـتهلك ويجذب أكثر من 300 مشارك سنوياً، بمن فيهم صناع السياسات وممثلو مؤسسات الأعمال وجمعيات المستهلكين والأوسـاط الأكاديمية والمجتمع المدني. ويسـهّل المنتدى تبادل وجهات النظر بشـأن التحديات الحالية والمستقبلية، فيشجع التعاون الإقليمي وينهض برفاه المستهلك. وتناول المنتدى العاشر (البرتغال، 2021) تحسين صوغ السياسات العامة بشأن حماية المستهلك وحماية بيانات المستهلك[28]. وركز المنتدى الحادي عشر (باراغواي، 2022) على تشجيع الاستهلاك المستدام في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة[29]. واستكشف المنتدى الثاني عشر (الأرجنتين، 2022) حماية المستهلك والمنصات الرقمية، بما في ذلك تسـوية المنازعات عبر الإنترنت والمديونية المفرطة[30]. وناقش المنتدى الثالث عشـــر (الجمهورية الدومينيكية، 2023) تسوية منازعات المستهلكين عبر الحدود ودور الوكالات في تعزيز جمعيات المستهلكين ومستقبل التعاون الإقليمي في أمريكا اللاتينية[31]. وتناول المنتدى الرابع عشر (كولومبيا، 2024) الأطر القانونية التكيفية لحماية المسـتهلكين في العصـر الرقمي والابتكارات في مجال تثقيف المسـتهلك ودور الاتفاقات التجارية الإقليمية. وقدّم الأونكتاد النتائج التي توصـل إليها بشـأن اسـتخدام نظم شـفافة وفعالة

(25) انظر https://sela.org/agenda/x-grupo-de-trabajo-sobre-comercio-y-competencia-de-alc/.

(26) انظر https://unctad.org/meeting/competition-week-dominican-republic-and-annual-meeting-competition-and-trade-working-group.

(27) انظر https://unctad.org/meeting/working-group-trade-and-competition-latin-america-and-caribbean-12th-annual-meeting، و https://unctad.org/meeting/academic-forum-competition-latin-america-and-caribbean.

(28) انظر https://unctad.org/meeting/tenth-international-consumer-protection-forum-compal-programme.

(29) انظر https://unctad.org/meeting/eleventh-international-consumer-protection-forum-compal-programme.

(30) انظر https://unctad.org/meeting/twelfth-compal-international-consumer-protection-forum-latin-america.

(31) انظر https://unctad.org/meeting/thirteenth-compal-international-consumer-protection-forum-latin-america.

لوسم المواد البلاستيكية وبدائلها[32]. ولطالما شكّل المنتدى، الذي يُنظَّم بالتزامن مع المنتدى الأيبيري الأمريكي لوكالات حماية المستهلك، أساساً للسير قدماً بالمناقشات على المستوى الإقليمي. وقد تعاون الأونكتاد مع المنتدى الأيبيري الأمريكي، فشارك في حوارات عن اكتناز السلع والتلاعب في الأسعار وعن استرداد الأموال وإفلاس المستهلك والممارسات التجارية غير العادلة والتعاون الدولي والتعاون عبر الحدود، وكذلك في المؤتمر الأول للمنتدى عبر الإنترنت بشأن حماية المستهلك (2020)[33].

27- وقدّم الأونكتاد، بالتعاون مع جامعة بوينوس آيرس، درسَي خبير في حماية المستهلك في أوقات الأزمات، تم في الأول التفكير في التحديات التي تفرضها الأزمات المتتالية مثل الحرب في أوكرانيا وتغير المناخ والجائحة (2022)؛ وفي الثاني التفكير في حماية المستهلك والاعتبارات الجنسانية (2023)، لزيادة قدرات المسؤولين من عدة بلدان في أمريكا اللاتينية[34].

4- توفير البنية التحتية للتجارة الرقمية وتسوية منازعات المستهلكين عبر الإنترنت

28- في الفترة 2020-2023، نفذ الأونكتاد هذا المشروع، بتمويل من مجموعة طريق الحرير الصينية، من أجل تعزيز ثقة المستهلكين في التجارة الإلكترونية والتجارة الدولية. والهدف من المشروع، الذي يركز على إندونيسيا وتايلند، هو تحديد أفضل الممارسات ومعرفة المتطلبات القانونية والتقنية لنظم تسوية المنازعات عبر الإنترنت للمستفيدين ومتطلباتها على صعيد البنية التحتية، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تسوية المنازعات عبر الإنترنت[35]. ومن الأنشطة الرئيسية تقديم منشورات خلال جلسة تناولت ثقة المستهلك في تسوية المنازعات عبر الإنترنت[36]، وتحديداً التكنولوجيا ومستقبل منصات تسوية المنازعات عبر الإنترنت الخاصة بوكالات حماية المستهلك[37]؛ وتسوية منازعات المستهلكين في العالم[38]؛ والإطار الوطني لتسوية منازعات المستهلكين في التجارة الإلكترونية عبر الحدود في تايلند؛ واستعراض الأقران لقوانين وسياسات حماية المستهلك.

29- واستضاف المشروع حلقتَي عمل لبناء القدرات جرى خلالهما تدريب أكثر من 100 مسؤول حكومي، وكانت إحداهما عن السياسات (2021) والأخرى عن التكنولوجيا، فتم تحليل التكنولوجيات الناشئة وما لديها من إمكانيات لتحسين تسوية منازعات المستهلكين (2022)[39]. وأجرى الأونكتاد مشاورات مع أفرقة التكنولوجيا لتحديد متطلبات البرمجيات، ويسّر مناقشات الخبراء بشأن تطبيق التكنولوجيات الناشئة، مثل تقنية سلسلة الكتل والذكاء الاصطناعي، على تسوية منازعات المستهلكين.

(32) انظر https://unctad.org/meeting/fourteenth-international-consumer-protection-forum-latin-america.

(33) انظر https://unctad.org/meeting/participation-new-international-programme-consumer-protection-agencies.

(34) انظر https://unctad.org/meeting/unctad-masterclass-consumer-protection-university-buenos-aires، و https://unctad.org/meeting/roundtable-consumer-protection-and-gender-national-and-international-experiences.

(35) انظر https://unctad.org/project/delivering-digital-trading-infrastructure-and-online-dispute-resolution-consumers-means، و https://asean.org/book/asean-guidelines-on-online-dispute-resolution-odr/.

(36) انظر https://unctad.org/meeting/consumer-trust-digital-economy-case-online-dispute-resolution.

(37) انظر https://unctad.org/publication/technology-and-future-online-dispute-resolution-platforms-consumer-protection-agencies.

(38) UNCTAD, 2024, *Consumer Dispute Resolution in the World* (United Nations publication, sales No. E.24.II.D.8, Geneva).

(39) انظر https://unctad.org/meeting/second-online-training-workshop-consumer-dispute-resolution-indonesia-and-thailand.

30- وأتاح المشروع تخاوضاً مهماً مع بلدان نامية أخرى، مثل الهند؛ ومع منظمات إقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وتحالف المحيط الهادئ؛ ومع المجتمع المدني؛ والأوساط الأكاديمية التي طلبت إلى الأونكتاد الأخذ بزمام مبادرات لمناقشة تسوية المنازعات في قضايا المستهلكين عبر الحدود[40]. وعزز المشروع أيضاً التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث تبادلت البرازيل وكولومبيا والمكسيك ممارسات جيدة بغية مساعدة إندونيسيا وتايلند في التغلب على التحديات، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز الإنصاف في الأسواق الرقمية وجعلها أكثر موثوقية.

جيم- على الصعيد الدولي

31- على الصعيد العالمي، تعلقت الأنشطة التي قام بها الأونكتاد بأمور منها انتعاش المؤسسات في مرحلة ما بعد الجائحة وحماية المستهلك وتوفير الخدمات الصحية والتقاطع بين حماية المستهلك والاستدامة.

1- المبادرة العالمية لانتعاش المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد الجائحة

32- في عام 2020، أطلق الأونكتاد، في إطار هذا المشروع، مكوناً بشأن سياسة المنافسة، يهدف إلى تعزيز قدرة هذه المؤسسات على الصمود في البلدان النامية من خلال تقديم المشورة وبناء القدرات وتوفير الدعم لزيادة فرص الدخول إلى الأسواق؛ وأعدّ الأونكتاد تقريراً عالميّاً عن دور المنافسة في تحسين دخول هذه المؤسسات إلى الأسواق، وأجرى دراسات وطنية في البرازيل وجنوب أفريقيا وتايلند. وقد نوقشت النتائج في مشاورات ثنائية (2021-2022) وفي خمسة حوارات إقليمية عن السياسات تُوِّجت بحوار عالمي (2021)[41]. ومن أهم المسائل التي نوقشت الوصول إلى المنصات الرقمية[42] والآليات الطوعية لمنع السلوك التعسفي من جانب مشغلي المنصات. وقد أعد الأونكتاد المنتجات التالية المكمِّلة للتوصيات الواردة في التقرير العالمي: دورة تدريبية عبر الإنترنت عن الصلة ما بين تنمية المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين سياسة المنافسة، تتناول أوجه الترابط فيما بينها وتحديات الدخول إلى الأسواق وإمكانية الحصول على التمويل والرقمنة والتعاون بين الوكالات والمؤسسات (نُظِّمت نسختان من الدورة التدريبية ومُنحت أكثر من 100 شهادة)؛ ومشاريع الممارسات الموصى بها للمنصات الرقمية من أجل إتاحة دخول المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذه المنصات بطريقة عادلة ودون تمييز[43].

(40) انظر https://unctad.org/meeting/expert-meeting-building-online-dispute-resolution-southeast-asian-consumers، و https://unctad.org/meeting/public-private-dialogue-promoting-consumer-protection-dispute-resolution-and-redress، ومشروع الإعلان في https://unctad.org/meeting/intergovernmental-group-experts-consumer-protection-law-and-policy-eighth-session.

(41) انظر https://unctad.org/project/global-initiative-towards-post-covid-19-resurgence-msme-sector؛ و https://unctad.org/publication/covid-19-pandemic-impact-micro-small-and-medium-sized-enterprises؛ و https://unctad.org/meeting/conference-contribution-competition-policy-resurgence-msmes-post-covid-19؛ و https://unctad.org/meeting/global-policy-dialogue-post-covid-19-resurgence-msmes-and-competition-policy.

(42) انظر https://unctad.org/meeting/webinar-harnessing-interaction-between-digital-platforms-and-msmes-recommended-practices.

(43) انظر https://unctad.org/meeting/graduation-ceremony-online-course-interface-between-competition-policy-and-msme-development، و https://unctad.org/meeting/graduation-ceremony-second-edition-online-course-interface-between-competition-policy-and.

2- تعزيز الحماية الاجتماعية من أجل الاستجابة للجائحة

33- نفذ الأونكتاد مكوناً من مكونات هذا المشروع يركز على حماية المستهلك وتوفير الخدمات الصحية. وقد سهّلت المبادرة، بالتعاون مع اللجان الإقليمية، التعاون الأقاليمي وتبادل الخبرات من أجل معالجة أثر الجائحة وبناء مجتمعات قادرة على الصمود من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية. وأصدر الأونكتاد تقريرَين أحدهما عن تعزيز حماية المستهلك في تقديم الخدمات الصحية، يحدد الممارسات الرئيسية ذات الصلة بالقطاع الصحي ويتناول الاحتياجات الناشئة بسبب الجائحة والتي يمكن أن يُسترشد بها في عمليات التصدي للأزمات في المستقبل؛ والثاني عن البنية التحتية للصحة، يتضمن توجيهات للحماية الاجتماعية وحماية المستهلك، ويتناول دور حماية المستهلك في الخدمات الصحية والصحة الإلكترونية، مع التركيز على التغطية الصحية الشاملة والتمويل والاستفادة من خدمات الصحة الإلكترونية وإدماج القطاعات غير النظامية[44].

3- الاستهلاك المستدام

34- بناءً على طلب حكومة الفلبين التي تمثّل لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بحماية المستهلك، وبتمويل من صندوق التكامل المشترك بين اليابان ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ساهم الأونكتاد في مشروع تقني إقليمي يهدف إلى تعزيز الاستهلاك المستدام في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال تطوير مجموعة أدوات لتعزيز قدرة هيئات حماية المستهلك وجمعيات المستهلكين والأعمال التجارية، سعياً إلى تحقيق الاستهلاك المستدام (2020-2021)[45].

35- وأطلق الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مشروعاً بشأن تعزيز حماية وإعلام المستهلك بما يتماشى مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بهدف تمكين المستهلكين من الانتقال إلى اقتصاد مستدام وتقديم الإرشاد بشأن الكيفية التي يتناول إعلام المستهلك أهم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف[46]. واستكشفت حلقة نقاش الأثر الذي تحدثه مثل هذه الاتفاقات على السياسات الحكومية والأعمال التجارية والمستهلكين والبحوث الأكاديمية (2024)[47]. وعُرضت النتائج في حلقات دراسية شبكية إقليمية لأمريكا اللاتينية (2024) وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (2024)، شددت على أوجه التآزر والأدوات والأطر اللازمة لدعم تنفيذ هذه الاتفاقات مع تعزيز حقوق المستهلك؛ وفي منتدى شبكة "كوكب واحد" (2024)؛ وفي الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (2024)[48]؛ وفي دار التجارة والاستثمار أثناء انعقاد الدورة التاسعة والعشرين من دورات

(44) انظر https://unctad.org/project/strengthening-social-protection-pandemic-responses-identifying-vulnerable-aiding-recovery، و https://unctad.org/meeting/regional-dialogue-consumer-protection-and-health-times-covid-19، و https://unctad.org/meeting/webinar-launch-report-social-infrastructure-health-and-consumer-protection-times-covid-19، و https://unctad.org/publication/strengthening-consumer-protection-provision-health-services-wake-covid-19-pandemic، و https://unctad.org/publication/social-infrastructure-health-guidance-social-and-consumer-protection.

(45) انظر https://asean.org/book/the-asean-toolkit-on-sustainable-consumption/.

(46) انظر https://unctad.org/project/advancing-consumer-information-and-consumer-protection-alignment-multilateral-environmental.

(47) انظر https://unctad.org/meeting/panel-discussion-revealing-consumer-protection-multilateral-environmental-agreements.

(48) انظر https://unctad.org/meeting/webinar-consumer-protection-multilateral-environmental-agreements-meas، و https://unctad.org/meeting/webinar-consumer-protection-multilateral-environmental-agreements-eastern-and-southern، و https://www.unep.org/events/conference/one-planet-network-forum-2024، و https://unctad.org/meeting/trade-day-convention-biological-diversity-cop16.

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ. وتمّت جميع المبادرات في إطار الدور الذي يضطلع به الأونكتاد بصفته رئيساً مشاركاً لبرنامج شبكة "كوكب واحد" لإعلام المستهلك من أجل استهلاكٍ وإنتاج مستدامين (2023–2024)[49].

36- وقد أصدر الأونكتاد، في شراكة مع برنامج التصنيع المستدام والتلوث البيئي، استعراضاً للمعايير والمتطلبات اللازمة من أجل وسم المواد البلاستيكية وبدائل البلاستيك وسماً فعالاً لأغراض الاستهلاك، قورنت فيه أفضل الممارسات العالمية من البلدان المتقدمة والنامية واستُكشفت فيه أهم العوامل الضرورية لتزويد المستهلكين بما يلزم من أجل اختيارات مستنيرة ومستدامة. وقُدِّمت النتائج خلال الدورة الرابعة عشرة للمنتدى الدولي لحماية المستهلك لأمريكا اللاتينية (كولومبيا، 2024).

4- سلامة المنتجات

37- منذ عام 2020، يتعاون الأونكتاد والمفوضـــية الأوروبية على تطوير أطر ســـلامة المنتجات الاستهلاكية عن طريق تنظيم حلقات عمل سنوية خلال الأسبوع الدولي لسلامة المنتجات. وقد هدفت حلقة العمل الأولى (2020) إلى تحديد احتياجات أقل البلدان نموّاً، وناقشت العناصر الأساسية لزيادة سلامة المنتجات الاستهلاكية، وللتشجيع على إصلاح السياسات وتحقيق التعاون الدولي؛ وشارك فيها أكثر من 500 مشارك من السلطات الوطنية والهيئات الناظمة ومنظمات المستهلكين والصناعة ومختبرات التجارب والأوســاط الأكاديمية، بالإضـــافة إلى واضـــعي المعايير والمحامين وخبراء ســـلامة المنتجات، وتخللتها مســـاهمات من بوركينا فاســـو وإثيوبيا وجنوب أفريقيا وزامبيا والدول الأعضـــاء في الاتحاد الأوروبي[50]. وركزت حلقة العمل الثانية (2021) على الأطر التشريعية والسياساتية وعلى التعاون عبر الحدود والتعاون الإقليمي، بما يتماشى مع التوصية بمنع توزيع المنتجات الاستهلاكية التي من المعروف أنها غير آمنة عبر الحدود[51]. وتناولت حلقة العمل الثالثة (2022) دور المجتمع المدني في تحسين سلامة المنتجات الاستهلاكية ودور الشباب والجيل المقبل من سفراء سلامة المنتجات[52]. وسلطت حلقة العمل الرابعة (2023) الضوء على أوجه التآزر بين الأوساط الأكاديمية والممارسين في مجال سلامة المنتجات، واســتكشــفت خلالها لجنة من الباحثين (معظمهم من النســاء) فرص التعاون[53]. وناقشــت حلقة العمل الخامسة (2024) مشروع توصية الأونكتاد بشأن المبادئ العامة لسلامة المنتجات والإرشاد فيما يتعلق بالتعاون الدولي، واقتُرحت خلالها أفكار عن سبل تكييف التعاون الدولي من أجل سلامة المنتجات بحيث يصـــبح واقعاً بالنســـبة لجميع المســـتهلكين في جميع أنحاء العالم، وجرى تبادل الآراء بشـــأن الترتيبات المؤسسية الدولية اللازمة[54].

(49) انظر https://www.oneplanetnetwork.org/programmes/consumer-information-scp.

(50) انظر https://unctad.org/meeting/joint-ec-unctad-workshop-kick-starting-consumer-product-safety-worthwhile-endeavour.

(51) انظر TD/RBP/CONF.9/9. انظر https://unctad.org/meeting/joint-ec-unctad-workshop-building-effective-consumer-product-safety-frameworks-together.

(52) انظر https://unctad.org/meeting/european-commission-unctad-workshop-civil-society-and-consumer-product-safety.

(53) انظر https://unctad.org/meeting/european-commission-unctad-workshop-civil-society-and-consumer-product-safety.

(54) انظر https://unctad.org/meeting/unctad-european-commission-workshop-recommendation-general-product-safety-principles-0.

5- جمعيات المستهلكين

38- تؤدي جمعيات المستهلكين دوراً بالغ الأهمية في إسماع صوت المستهلكين في أوساط صنع القرارات المتعلقة بالسياسات العامة، وفي تحسين إعلام المستهلك وتثقيفه. ويتعاون الأونكتاد مع المنظمة الدولية للمستهلكين على توطيد أطر حماية المستهلك، واشتركا معاً في تنظيم عدة حلقات دراسية شبكية عن استخدام المعايير باعتبارها من أدوات حماية المستهلك (2020) وعن الثقة في التجارة الإلكترونية عبر الحدود، مع التركيز على سلامة المنتجات الاستهلاكية وتبادل البيانات في الأسواق الإلكترونية (2022)[55]. وتحت رئاسة الهند لمجموعة العشرين، نظم الأونكتاد حلقة دراسية شبكية مع المنظمة الدولية للمستهلكين والجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين بشأن ممارسات التجارة العادلة من أجل إنماء اقتصادات عالمية منصفة ومستدامة (2023)[56]. وخلال المؤتمر العالمي للمنظمة الدولية للمستهلكين (2023)، استضاف الأونكتاد نشاطاً جانبيّاً عن السبل التي تستطيع بها الحكومات تمكين جمعيات المستهلكين، عرض خلاله ممثلون عن المجتمع المدني من شيلي ونيجيريا ورواندا وممثلون عن شبكة النساء الأفريقيات للأعمال الزراعية استبصاراتهم[57].

6- قوانين وسياسات المنافسة

39- في عام 2020، نظم الأونكتاد، خلال منتدى اسطنبول للمنافسة، بالتعاون مع هيئة المنافسة في تركيا، ثلاثة أنشطة لفائدة هيئات المنافسة في بلدان مجاورة وقد جمعت هذه الأنشطة بين مسؤولين في مجال المنافسة وممارسين وأكاديميين لمناقشة المنصات الرقمية والقضايا العابرة للحدود وأثر الجائحة على قوانين وسياسات المنافسة.

40- ومنذ عام 2021، أتاح الأونكتاد، في شراكة مع مدرسة فلورنسا للمنافسة في إيطاليا، إمكانية مشاركة الخبراء من البلدان النامية مجاناً في دورات تدريبية متخصصة في مجال المنافسة، وذلك بموجب اتفاق أُبرِم في عام 2019 مع مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة التابع للمعهد الجامعي الأوروبي. وحتى هذا التاريخ، استفاد 37 مشاركاً من فرص التدريب.

ثالثاً- استعراضات الأقران الطوعية في الفترة 2020-2024

41- أطلق الأونكتاد استعراضات الأقران الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف؛ والأونكتاد هو المنظمة الدولية الوحيدة التي تجري هذه الاستعراضات[58]. وحتى كانون الثاني/يناير 2025، خضعت ثلاثون ولاية قضائية لاستعراضات الأقران لقوانين وسياسات المنافسة، بما فيها استعراضان شملا الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واستعراض ثلاثي واحد شمل جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي، واستعراض ثنائي واحد شمل فيجي وبابوا غينيا الجديدة؛ وخضعت ست ولايات قضائية لاستعراضات الأقران لقوانين وسياسات حماية المستهلك.

(55) انظر https://unctad.org/meeting/unctad-iso-copolco-consumers-international-joint-webinar-using-standards-tool-consumer، و https://unctad.org/meeting/trust-cross-border-e-commerce-case-consumer-product-safety.

(56) انظر https://unctad.org/meeting/cuts-global-webinar-g20-championing-consumer-movement.

(57) انظر https://unctad.org/meeting/consumers-international-global-congress-unctad-side-event-enhancing-consumer-movement.

(58) TD/RBP/CONF.6/15.

ألف- قوانين وسياسات المنافسة

42- في عام 2020، أُجري استعراض الأقران الثاني للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بعد الاستعراض الأول في عام 2007، فأصبح بذلك المنظمة الإقليمية الوحيدة التي طلبت إجراء استعراض ثانٍ[59]. وشمل الاستعراض تقييم التقدم المحرز بعد 12 عاماً، وسلط الضوء على الجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من أجل تعزيز إنفاذ قوانين المنافسة، وحدد التحديات الناجمة عن مركزية الإنفاذ على المستوى الإقليمي، والتي قوضت فعالية الهيئات الوطنية المعنية بالمنافسة. وهدفت التوصيات بإجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية إلى توطيد نظام المنافسة وتحسين التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نظراً إلى أن العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا ينتمي أيضاً إلى هذه الجماعة الأوسع. وفي عام 2021، عُقدت حلقة عمل لنشر التوصيات جمعت أصحاب المصلحة بغية تحديد خارطة طريق لتنفيذ التوصيات بهدف ترسيخ سياسة المنافسة في جميع أنحاء المنطقة[60].

43- وفي عام 2021، تضمن استعراض الأقران لملاوي توصيات بتعزيز إطار المنافسة، بسبل منها زيادة موارد الميزانية وتعديل قانون المنافسة كي ينص على تعاريف أوضح للانتهاكات والأخذ بزمام مبادرات لبناء القدرات ووضع هيئات المنافسة والهيئات الناظمة تحت إشراف وزارة مركزية واحدة تلافياً للتجاذب والتضارب في أهداف السياسات ولأجل تحسين المواءمة مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي[61]. وفي عام 2022، ساعد نشاطٌ أُقيم لنشر التوصيات على توعية الهيئات الوطنية بالأثر الإيجابي للتوصيات[62].

44- وفي عام 2022، تضمّن استعراض الأقران لبنغلاديش توصيات بتوطيد إطار المنافسة وبتعديل قانون المنافسة لضمان تخصيص الموارد الكافية والاستقلال التشغيلي وبتدريب الموظفين على أفضل الممارسات الدولية، ولا سيما في مجالَي وضع الاستراتيجيات وترتيب الأنشطة حسب الأولوية. وتناولت المناقشات أيضاً تعريف السوق واعتبارات الحصة من السوق في تحديد تزييف العلامات التجارية والاستقلال والمساءلة ومعايير الإخطار بالدمج[63]. وفي عام 2024، نُظِّم نشاط لنشر التوصيات في شراكة مع لجنة المنافسة في بنغلاديش وأمانة الكومنولث تناول التوصيات واستكشف التعاون في ما يُبذل من جهود من أجل تنفيذها، وأعقبته حلقة عمل لبناء قدرات الموظفين الجدد في مجالَي المنافسة وتحليل الحالات[64].

45- وفي عام 2023، تضمن استعراض الأقران لباراغواي توصيات بإجراء تعديلات من جملتها اعتماد قاعدة مخصصة للكارتلات المتشددة وشطب الممارسات الموازية المتعمَّدة من قائمة الاتفاقات المحظورة وتعريف قائمة السلوك التعسفي صراحةً بأنها قائمة وُضعت على سبيل الإرشاد لا الحصر وإدراج برنامج تساهل لصالح الشركات التي تبدي تعاوناً في التحقيقات، فضلاً عن توصيات بإنشاء هيئة ناظمة لقطاع الكهرباء وباستبعاد المشاركين المتورطين في سلوك تواطئي من عمليات المشتريات العامة[65].

(59) TD/RBP/CONF.9/8.

(60) انظر https://unctad.org/meeting/atelier-regional-de-dissemination-des-resultats-de-levaluation-ex-post-de-la-politique.

(61) TD/B/C.I/CLP/59.

(62) انظر https://unctad.org/meeting/dissemination-voluntary-peer-review-competition-law-and-policy-malawi-and-follow-technical.

(63) TD/B/C.I/CLP/64.

(64) انظر https://unctad.org/meeting/discussions-unctad-peer-review-competition-law-and-policy-bangladesh.

(65) TD/B/C.I/CLP/70.

46- وفي عام 2024، تضمن استعراض الأقران لمصر توصيات بالتمييز الواضح ما بين الاتفاقات المانعة للمنافسة في حد ذاتها وبين أنواع أخرى من الاتفاقات وبمنح اختصاص حصري لإنفاذ قانون المنافسة في جميع القطاعات وزيادة التعاون بين هيئة المنافسة والهيئات الناظمة للقطاعات، بالإضافة إلى توصيات باعتماد منهجية جديدة في فرض الغرامات، بزيادة مبالغ الغرامات ومنح هيئة المنافسة سلطة تقديرية أكبر وتمكين مجلس إدارتها من فرض عقوبات مالية إدارية وتكريس استقلال الهيئة[66]. وفي عام 2024، عقد الأونكتاد وهيئة المنافسة نشاطاً لنشر التوصيات من أجل إذكاء وعي صانعي السياسات الرئيسيين والمسؤولين الحكوميين بالأثر المحتمل للتوصيات، أعقبته دورة تدريبية للقضاة.

باء- قوانين وسياسات حماية المستهلك

47- في عام 2020، اعترف استعراض الأقران لبيرو بمتانة الإطار التشريعي والسياساتي وبفعالية الإنفاذ الذي يقوده المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، الذي يضطلع بدور بالغ الأهمية في التنسيق بين المؤسسات[67]. ومن بين التوصيات التوصية بتوجيه أدوات السياسة الاستهلاكية نحو المستهلكين ضعاف الحال والمحرومين ووضع خطة عمل محددة الهدف في مجال الاقتصاد الرقمي وتعزيز آليات الانتصاف المتاحة للمستهلكين وتقوية شبكات سلامة المنتجات الاستهلاكية، إلى جانب التعاون الدولي والعابر للحدود في مجال الإنفاذ. وفي عام 2023، استضاف الأونكتاد والمعهد الوطني نشاطاً عامّاً في ليما بهدف الإطْلاع على التوصيات وزيادة وعي المجلس الوطني لحماية المستهلك بأثرها الإيجابي[68].

48- وفي عام 2021، تضمن استعراض الأقران لشيلي توصيات بتحسين آليات تسوية المنازعات عبر الإنترنت، ولا سيما في مجال التجارة الإلكترونية وبمراعاة مصالح المستهلكين عند تصميم السياسات العامة وزيادة التنسيق مع جمعيات المستهلكين[69]. وأكد الاستعراض أهمية حماية حقوق المستهلك على المستوى الدستوري وتوفير تدريب أفضل للقضاة وتعزيز المؤسسات المعنية بحماية المستهلك. وفي عام 2022، نُظِّم نشاط لنشر التوصيات حضره مسؤولون حكوميون، ومشاركون من جمعيات المستهلكين ورابطات الأعمال ووسائط الإعلام، بالإضافة إلى أشخاص مكلفين بإجراء استعراض الأقران قدّموا استبصارات وطنية[70]. وفي شيلي، قدم الأونكتاد خدمات استشارية مرّتين.

49- وفي عام 2022، أحاط استعراض الأقران لتايلند علماً بالإطار التشريعي والمؤسسي الراسخ[71] الذي يشمل هيئات متعددة. وركز التقرير على الآليات البديلة القائمة والآليات القائمة لتسوية المنازعات عبر الإنترنت؛ ومن جملة التوصيات التوصية بتوحيد تعريف مصطلح "المستهلك" في مختلف الهيئات وبتلبية احتياجات الفئات ضعيفة الحال والمحرومة وبتكييف القوانين والسياسات مع تحديات التجارة الإلكترونية وبتطبيق اللامركزية في المناطق الريفية وبتحسين نظام تسوية منازعات المستهلكين من خلال تعزيز التنسيق وتوحيد الإجراءات وتوفير التدريب ومراجعة الحسابات وتقديم توجيهات أوضح إلى

(66) TD/B/C.I/CLP/75.

(67) TD/RBP/CONF.9/7.

(68) انظر https://unctad.org/meeting/dissemination-unctads-voluntary-peer-review-consumer-protection-law-and-policy-peru.

(69) TD/B/C.I/CPLP/24.

(70) انظر https://unctad.org/meeting/dissemination-unctads-voluntary-peer-review-consumer-protection-law-and-policy-chile.

(71) TD/B/C.I/CPLP/30.

المستهلكين. وفي عام 2023، نُظّم نشاط لنشر التوصيات صادف اليوم الوطني لحماية المستهلك، قدّم خلاله المكلفون بإجراء استعراض الأقران استبصارات وطنية.

50- وفي عام 2023، أكد استعراض الأقران لغابون أهمية بلورة رؤية وطنية لسياسة حماية المستهلك وتعزيز التعاون مع الهيئات التنفيذية الأخرى المستقلة والقائمة بذاتها؛ وشدد على أن وجود إطار قوي لحماية المستهلك يتطلب اتخاذ تدابير وقائية وإنشاء آليات فعالة للإنفاذ والانتصاف، من أجل توفير حماية شاملة للمستهلك[72]. وفي عام 2024، نُظِّم نشاط لنشر التوصيات في ليبرفيل[73].

51- وفي عام 2024، أجرى الأونكتاد تقييماً للتنفيذ (الإطار 3).

الإطار 3

توصيات استعراض الأقران: تقييم أثر التنفيذ

الأونكتاد هو المنظمة الدولية الأولى والوحيدة التي تيسّر استعراضات الأقران الطوعية لقوانين وسياسات حماية المستهلك. ففي عام 2024، أجرى الأونكتاد تقييماً لتنفيذ توصيات استعراضات الأقران في خمسة من البلدان الستة التي خضعت للاستعراض، وهي المغرب (2018) وإندونيسيا (2019) وبيرو (2020) وشيلي (2021) وتايلند (2022).

وأظهر التقييم أن الاستعراضات أدت إلى تحسينات كبيرة في الإطارَين القانوني والمؤسسي والإطار المتعلق بالسياسات العامة، إذ نُفِّذ 53 في المائة من التوصيات القانونية والمتعلقة بالسياسات و66 في المائة من التوصيات المؤسسية. وعلى الرغم من التحديات كالإكراهات المتعلقة بالميزانية والإصلاحات القانونية المعقدة، أثبتت منهجية استعراض الأقران قابليتها للتكيف مع البلدان في مراحل مختلفة من عملية التطوير المتعلق بحماية المستهلك، فزادت الوعي بين أصحاب المصلحة ووطّدت التعاون الدولي. وقد كان للمساعدة التقنية في مرحلة المتابعة دور أساسي في دعم التنفيذ إذ أبلغت بلدان مثل إندونيسيا وتايلند عن ارتفاع معدلات اعتماد التوصيات حيثما قُدِّم دعم إضافي.

وفي أعقاب استعراضات الأقران، شرعت وكالات حماية المستهلك في بذل جهود لدعوة صانعي القرار إلى ضمان مراعاة التوصيات المتعلقة بالإطارَين التشريعي والمؤسسي وبالإطار المتعلق بالسياسات العامة وضمان تنفيذها. ولكن لا تزال الإكراهات المالية تشكل عائقاً كبيراً أمام تنفيذ التوصيات المتبقية في العديد من البلدان.

المصدر: TD/B/C.I/CPLP/40.

رابعاً- عرض مواضيع للنظر فيها

52- قد يرغب المندوبون في مؤتمر الأمم المتحدة التاسع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف في التفكير فيما يمكن تناوله من مواضيع تتعلق ببناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك والمنافسة، ينبغي أن يركز عليها الأونكتاد خلال السنوات الخمس المقبلة. وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر فيما يلي:

(72) TD/B/C.I/CPLP/35.

(73) انظر https://unctad.org/meeting/dissemination-unctads-voluntary-peer-review-consumer-protection-law-and-policy-gabon.

(أ) سيواصل الأونكتاد دعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموّاً، في اعتماد أطر المنافسة وحماية المستهلك وفي تنقيحها وتنفيذها، إذ إن العديد منها ربما لا يزال يفتقر إلى مثل هذه النظم أو لم يتمكن من تطبيقها بفعالية. فتقوية هذه الأطر أساسيّ بالنسبة لتعزيز أسواق عادلة وتنافسية، تحمي المستهلكين وتشجع التنمية الاقتصادية. وتسهيلاً للعملية، يمكن وضع مجموعة شاملة من المنتجات لإرشاد السلطات الجديدة المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك في تصميم السياسات وتنفيذها، وكذلك في إنفاذ القانون، مع التركيز على ترتيب الأنشطة حسب الأولوية وعلى أفضل الأدوات والمبادرات المتاحة، بما في ذلك أدوات القانون غير الملزم ودراسات السوق، وعلى آليات التعاون مع الهيئات الناظمة للقطاعات ووكالات أخرى. ومن شأن هذه المنتجات أن توفر استراتيجيات لإشراك أصحاب المصلحة ونشر الوعي وتحقيق التفاعل المجدي مع قطاع الأعمال وجمعيات المستهلكين والمنظمات غير الحكومية والقضاء والأوساط الأكاديمية، فضلاً عن التواصل الفعال مع وسائط الإعلام والجمهور العام؛

(ب) من الأهمية بمكان مرافقة المؤسسات الجديدة في الخطوات الأولى لضمان النجاح. فبالإضافة إلى تقديم الإرشاد، يمكن أن يستند هذا الدعم إلى خبرة الأونكتاد الطويلة والمتنوعة في مجال التعاون التقني وأن يشتمل على دعم عملي لتطوير قدرات الهيئات الجديدة والأدوات اللازمة وتقويتها. وتشكل أنشطة بناء القدرات عنصراً رئيسيّاً في هذه الجهود، من أجل التصدي بالطريقة المناسبة للتحديات الناشئة التي يسبّبها الاقتصاد الرقمي والسياق العالمي المتطور. وفي نجاح الدورات التدريبية عبر الإنترنت التي تتناول مواضيع رئيسية تهم الهيئات و/أو الموجَّهة إلى مجموعات معينة من أصحاب المصلحة، دليل على إمكانية إعداد دورات تدريبية أخرى مماثلة وإتاحتها على مدار العام؛

(ج) سيواصل الأونكتاد على تعاون إقليمي أشد فعالية، بأن يساعد شبكات المنافسة وحماية المستهلك في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتحديداً فيما يتعلق بالقضايا العابرة للحدود. والأونكتاد في موقعٍ يؤهله للقيام بـ "الربط الشبكي بين الشبكات"، وقد قدم خدمات مساعدة تقنية واسعة النطاق للمنظمات الاقتصادية الإقليمية والشبكات الإقليمية، ودعمَ أشكال التفاعل فيما بينها، من أجل المساعدة في تحسين التعاون الدولي فيما يتعلق بالمنافسة وحماية المستهلك.